MUNlibya
نموذج الأمم المتحدة في ليبيا
Model United Nations of Libya

Misrata Conference مؤتمر مصراتة 2023
من السبت إلى الثلاثاء الموافق 9–12 ديسمبر 2023

دليل إرشادي

مجلس حقوق الإنسان

نبذة عن المجلس:

تم إنشاء مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (UNHRC) من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة كنتاج لقرار 251/60 في عام 2006. وقد عقدت أول جلساته في منتصف يونيو في نفس العام. تم إنشاء آلياته وإجراءاته خلال عامي 2006 و2007، عندما أصبح "هيئة حكومية ضمن نظام الأمم المتحدة مسؤولة عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم ومعالجة حالات انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم توصيات بشأنها". يكون الهدف الرئيسي للمجلس طوال السنة هو مناقشة القضايا البارزة المتعلقة بحقوق الإنسان وتوصية سبل التعامل المناسبة معها وتحقيق العدالة فيها. يتألف هذا المجلس من 47 دولة عضو في الأمم المتحدة يتم انتخابها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة.

تاريخياً، استبدل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة UNHRC ما عرف سابقاً بمفوضية حقوق الإنسان (UNCHR) التي تأسست في عام 1946 بهدف "صياغة النسيج القانوني الدولي الذي يحمي حقوقنا وحرياتنا الأساسية". ولكن بسبب الإصلاحات في نظام الأمم المتحدة، أصبحت هذه المفوضية مجلساً لحقوق الإنسان. وقد استحدثت بعض الإصلاحات لإنشاء آلية المراجعة الدورية الشاملة، التي تعمل على تحديد حالة حقوق الإنسان في جميع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة. تم من خلال هذه الإصلاحات إضافة لجنة استشارية تعمل كأنها "مركز بحث واستشارات" للمجلس، حيث تقدم هذه اللجنة "الخبرة والمشورة بشأن قضايا حقوق الإنسان". وبالإضافة إلى ذلك، تم عمل آلية لتقديم شكاوى يمكن من خلالها إحالة حالات انتهاكات حقوق الإنسان إلى المجلس للتباحث والقيام بإجراءات فيما يخصها. وأخيراً، يعمل المجلس وفقاً للإجراءات الخاصة للأمم المتحدة، والتي تشمل المقررين الخاصين، والممثلين الخاصين، والخبراء المستقلين، والفرق العاملة المكرسة لمراقبة حالات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. بشكل عام، الهدف الأساسي لهذه الهيئة هو تعزيز معايير حقوق الإنسان.

ملاحظة هامة: لأغراض محاكاة الأمم المتحدة، تم كتابة خلفية المواضيع وفقاً لسردية وقرارات الأمم المتحدة السابقة. إن كل ما يرد هنا لا يعبر عن أفكار ومعتقدات الجهة المنظمة، أو الحاضرين للمحاكاة، أو من صاغوا هذا المستند.

القضية (1): العدالة الانتقالية وانتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا

العدالة الانتقالية هي مفهوم يشير إلى الجهود التي تبذلها الدولة أو المجتمع للتعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في الماضي خلال فترة نظام غير ديمقراطي أو صراع مسلح. تهدف العدالة الانتقالية إلى التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم العدالة للضحايا، وتعزيز المصالحة وبناء مستقبل أفضل وأكثر عدالة.

ويأتي هذا الاجتماع بهدف تسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا والتأكيد على أهمية المساءلة عنها، ودعم جهود السلطات الليبية في بناء آلية وطنية للعدالة الانتقالية، وتشجيع المجتمع الدولي على تقديم الدعم للسلطات الليبية في تنفيذ عملية العدالة الانتقالية. وسيستعرض النقاش الإمكانيات التي يمكن أن يسخرها مجلس حقوق الإنسان للمساهمة في تحقيق الانتقال إلى السلام الدائم والديمقراطية في ليبيا، وذلك من خلال وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان وتحقيق العدالة للضحايا. وبناء على هذا الأساس، سيستكشف المندوبون في نقاشاتهم كيف يساهم مجلس حقوق الإنسان في تعزيز حقوق الإنسان في ليبيا وبناء سلام دائم وعادل في البلاد.

وتعد العدالة الانتقالية عملية شاملة تهدف إلى التعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكبت خلال فترة سابقة من النظام القمعي أو النزاع المسلح. تهدف العدالة الانتقالية إلى تحقيق الحقيقة والعدالة والمساءلة، وتعزيز عملية المصالحة وإعادة بناء المجتمع بعد فترة صراع أو انتهاكات جماعية. تشمل أدوات العدالة الانتقالية المحاكمات الجنائية، ولجان الحقيقة والمصالحة، وبرامج التعويض والإصلاح، والتغييرات القانونية والسياسية التي تعزز حقوق الإنسان.

ظلت مشاهد الاضطرابات والنزاعات المسلحة في ليبيا تتكرر منذ عام 2011، حيث تمت وقتها مواجهات بين القوات الموالية لنظام القذافي والمجموعات المسلحة المناهضة له، عقب ثورة سلمية لم تستمر طويلاً كذلك. خلال هذه الفترة، تم توثيق العديد من انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا، بما في ذلك القتل غير القانوني، والاختفاء القسري، والتعذيب والمعاملة السيئة، والاعتقال التعسفي والتهجير القسري، هذا يضاف إلى تاريخ طويل من الانتهاكات التي ارتكبها النظام السابق طيلة 42 عاماً، بالإضافة إلى انتهاكات أخرى حصلت بعد الإطاحة بالقذافي وإعلان التحرير في أكتوبر 2011.

من أجل التعامل مع هذه الانتهاكات وتحقيق العدالة الانتقالية، اتخذت الحكومة الليبية الجديدة العديد من الخطوات. تم إنشاء هيئات تحقيق ومحاكمة لتتبع الانتهاكات ومحاكمة المسؤولين. وقد تعاونت الحكومة الليبية مع المحكمة الجنائية الدولية في بعض الحالات، وقامت الحكومة الليبية أيضا بإنشاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمفوضية الوطنية للعدالة الانتقالية والمصالحة. ومع ذلك، فإن هذه المؤسسات واجهت صعوبات في تحقيق أهدافها بسبب نقص الموارد والتدخل السياسي، وقد أقرت السلطات الليبية في 2013 القانون رقم (29) بشأن العدالة الانتقالية، والذي يعتبر خطوة أولى في هذا المسار، ولكن وفي نفس الوقت، تشوبه العديد من الملاحظات.

ومع ذلك، لا يزال هناك تحديات كبيرة تواجه عملية العدالة الانتقالية في ليبيا. قد يكون من بين هذه التحديات نقص الإرادة السياسية، وعدم القدرة على تحقيق العدالة الكاملة بسبب الصراعات المستمرة وانقسام السلطة في البلاد. بالإضافة إلى ذلك، قد يواجه المجتمع الليبي تحديات في تحقيق المصالحة والتعافي الوطني.

فيجب أن تكون جهود تحقيق العدالة الانتقالية وتعزيز حقوق الانسان في ليبيا جزءا من عملية شاملة للمصالحة الوطنية وإعادة بناء الدولة بطريقة تحترم حقوق الإنسان وتعزز العدالة، ومن الضروري أن يعمل المجتمع الدولي على تقديم الدعم اللازم للحكومة الليبية في مساعيها لتحقيق العدالة الانتقالية وتعزيز حقوق الانسان.

وفي جلسة سابقة لمجلس حقوق الإنسان عام 2023 حول هذا الموضوع، ناقش المجلس أهمية العدالة الانتقالية في ليبيا كجزء من عملية الانتقال إلى السلام والديمقراطية. كما شدد المجلس على أهمية إشراك جميع الأطراف الليبية في عملية العدالة الانتقالية،بما في ذلك ضحايا الانتهاكات. وخلص المجلس خلال نقاشه إلى اتخاذ إجراءات فورية لوقف انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي، والتعذيب، والاختفاء القسري، والتمييز على أساس الهوية الدينية أو العرقية أو الجنسية، وإنشاء آلية وطنية للعدالة الانتقالية تشارك فيها جميع الأطراف الليبية، بما في ذلك ضحايا الانتهاكات، وتوفير الحماية والدعم لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

وفي هذا السياق، يجب أن يفكر المندوبون خلال هذه الجلسة في مجموعة من الأسئلة لكي يستطيعوا الوصول إلى توافقات، منها:

- ما هي تعريفات ومفاهيم العدالة الانتقالية؟ هل نحن متفقون على التعريف العام لها؟
- ما هي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت في ليبيا؟
- من هم المسؤولون عن هذه الانتهاكات؟
- ما هي الآليات المختلفة التي يمكن استخدامها لتحقيق العدالة الانتقالية في ليبيا؟
- كيف يمكن ضمان أن تكون العدالة الانتقالية شاملة وعادلة وشفافة؟
- كيف يمكن تحقيق المساءلة للجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في ليبيا؟
- كيف يمكن تعويض ودعم ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا؟ ما هي الإجراءات التي يجب أن تتخذ لتلبية احتياجاتهم وتعويضهم عن الأذى الذي لحق بهم؟
- ما هو دور المجتمع الدولي في دعم عملية العدالة الانتقالية في ليبيا؟ كيف يمكن تعزيز التعاون بين الدول والمؤسسات الدولية لتعزيز حقوق الإنسان في البلاد؟
- ما هي الإصلاحات القانونية والمؤسسية التي يجب أن تتم في ليبيا لضمان حماية حقوق الإنسان وتعزيز العدالة الانتقالية؟
- كيف يجب التعامل مع الجهات الحكومية الليبية التي ترتكب انتهاكات لحقوق الإنسان؟ وكيف يمكن التعامل مع تلك المؤسسات غير الحكومية، كالتشكيلات المسلحة وعصابات التهريب والإتجار بالبشر؟
- كيف يمكن دعم العدالة الانتقالية ومراقبة تحسين حقوق الإنسان في ظل الانقسام المؤسساتي، والعملية السياسية المتوقفة في ليبيا؟
- ماهي رؤيتنا للعناصر التي تم إقصاؤها من العملية السياسية في ليبيا، كالأفراد المحسوبين على النظام السابق؟

القضية (2): تحديات الهجرة وحقوق طالبي اللجوء

الهجرة واللجوء هما أمران مختلفان، فالهجرة هي عملية تنقل الأفراد من بلد إلى آخر للعيش والاستقرار فيه بصورة دائمة أو مؤقتة. تكون الهجرة عادة بسبب عوامل مثل البحث عن فرص اقتصادية أفضل، الهروب من الصراعات والحروب، البحث عن الأمان، التعليم، أو لأسباب عائلية وشخصية أخرى. يمكن أن تكون الهجرة داخلية داخل بلد واحد أو عبر الحدود إلى بلد آخر. بينما يعرّف اللجوء على أنه عملية تقديم طلب للحصول على حماية دولية وإقامة قانونية في بلد آخر، وذلك للهروب من الاضطهاد أو التهديدات التي يواجهها الشخص في بلده الأصلي. يشمل اللجوء حق الفرد في الحماية والأمان وعدم إعادته إلى بلده الأصلي حيث يعتبر معرضًا لخطر محتمل.

إن الفرق بين المهاجر واللاجئ يكمن في الأسباب والحقوق المتعلقة بكل منهما، فالمهاجر يعتبر شخصًا يختار ترك بلده الأصلي والانتقال إلى بلد آخر بحثًا عن فرص أفضل أو لأسباب شخصية أخرى. هذا المهاجر قد يكون لديه خيارات أكثر حرية فيما يتعلق بالبلد الذي يود الانتقال إليه ويمكن له العودة إلى بلده الأصلي بحرية إذا رغب في ذلك. وقد يحتاج المهاجر إلى الحصول على تأشيرة أو تصريح إقامة للعيش والعمل في البلد الجديد، إلا إذا قرر الهجرة بدون حصوله على التأشيرة، أو الإقامة، فإنه بذلك يعتبر مهاجراً غير شرعي. أمّا اللاجئ، فهو شخص يفر من الاضطهاد أو التهديدات في بلده الأصلي ويبحث عن الحماية والأمان في بلد آخر. يحق للشخص أن يطلب اللجوء للحصول على الحماية الدولية والاعتراف بحقوقه كلاجئ. وبالتالي قد يحصل اللاجئ على إقامة قانونية وحماية دولية في البلد الذي يقدم عليه طلب اللجوء بمجرد موافقة هذا البلد على طلبه. ويتم تحديد حقوق اللاجئ بموجب القانون الدولي واتفاقيات حقوق الإنسان.

يناقش الاجتماع المعنون بـ "تحديات الهجرة وحقوق طالبي اللجوء" موضوعين متشابهين مع بعض أوجه الاختلاف. فمن جهة، سيتم مناقشة التحديات المستمرة للهجرة حول العالم مع ازدياد ظهور العنصرية ضد المهاجرين حول العالم، مع تركيز خاص على الهجرة غير النظامية، والتي تعرض المهاجرين فيها لأخطار جسيمة، بالإضافة إلى أنها تضغط على الدول التي تستقبل هؤلاء المهاجرين. من جانب آخر، يناقش الاجتماع أيضاً حالة اللاجئين وطالبي اللجوء مع ارتفاع أعدادهم حول العالم، وذلك بهدف تطوير سياسات وممارسات أكثر إنسانية وعادلة تجاه هذه الفئات، وتعزيز التعاون الدولي لحماية حقوقهم. ويستعرض النقاش مدى إمكانية تبسيط قوانين الهجرة والإجراءات الإدارية، وإجراءات مكافحة التمييز وتوفير الحماية لطالبي اللجوء، ومدى إمكانية تعزيز التعاون الدولي لحماية المهاجرين وطالبي اللجوء في ظل الأزمات الإنسانية من خلال مجلس حقوق الإنسان.

يتفق الجميع بأن الهجرة واللجوء هما من أكثر القضايا تعقيدًا في العالم المعاصر. حيث تواجه الدول والحكومات تحديات كبيرة في التعامل مع تدفقات الهجرة المتزايدة، كما يواجه المهاجرون وطالبو اللجوء تحديات كبيرة في تأمين حقوقهم وكرامتهم، فتشير التقديرات إلى أن عدد المهاجرين الدوليين وصل إلى 281 مليون شخص في عام 2022، وهو رقم يرتفع باستمرار. ويرجع ذلك إلى عوامل عديدة، منها الحروب والنزاعات، والفقر والاضطهاد، والتغير المناخي.

تشكل حركة عبور البحار الخطرة نسبة كبيرة ومقلقة من حركات تدفق اللاجئين والمهاجرين حول العالم. بالنسبة للكثيرين، قد يبدو ركوب قارب غير صالح للإبحار هو الخيار الأفضل المتاح – في غياب بدائل آمنة – للهروب من النزاع أو الاضطهاد والسعي إلى فرص لإعادة بناء حياتهم. إن هذه الطرق تحمل في طياتها مخاطر جسيمة، فقد تعرض هؤلاء للموت في البحر، فضلاً عن تعريض حياتهم لخطر الاستغلال، أو العنف على يد

المهربين والمتاجرين بالبشر. كما تشكل تحديات معقدة للدول والجهات المسؤولة عن البحث والإنقاذ، بما في ذلك الشركات البحرية الخاصة. ويضع المجلس نصب عينيه هدف الحد من الخسائر في الأرواح التي يبتلعها البحر، فضلاً عن القضاء على الاستغلال وسوء المعاملة والعنف الذي يتعرض له الأشخاص الذين يسافرون بشكل غير قانوني عن طريق البحر. كما يهدف المجلس إلى وضع استجابات تراعي هذه الفئة من الهجرة واللجوء.

إن الاتجار بالبشر يحدث في مختلف مناطق العالم، حيث يتم بيع وشراء البشر وتداولهم تمامًا كالممتلكات الخاصة. يصبح ضحايا الاتجار في أيدي المهربين بسبب تضليلهم أو إجبارهم أو اختطافهم. الاتجار بالبشر والتهريب هما جريمتان مختلفتان. ومع ذلك، فإن الاثنين مرتبطان ومتشابكان في كثير من الأحيان. إن الاتجار بالبشر هو أمر غير طوعي ويتم خلال هذه الجريمة استغلال الضحايا، بينما التهريب هو أمر يحدث بشكل طوعي، ولكنه ما يزال يحمل مخاطر تهدد الحياة. يمكن أن يتحول حالة التهريب إلى اتجار بالبشر إذا تم استغلال الضحايا، على سبيل المثال من خلال احتجازهم للفدية أو دفع دين المهرّب عبر إجبارهم على العمل القسري أو العمل الجنسي.

ويعرّف تهريب المهاجرين في المادة 3 (أ) من بروتوكول تهريب المهاجرين، على أنه أي عمل ينطوي على تسهيل دخول شخص بشكل غير قانوني إلى دولة ما، مقابل فائدة مالية أو مادية أخرى. على الرغم من أن التهريب جريمة تستهدف الدولة، يمكن للمهربين أيضًا انتهاك حقوق الإنسان لأولئك الذين يتم تهريبهم، بدءًا من الاعتداء الجسدي إلى منع توفير الطعام والماء. وبالرغم من هذه المخاطر المحتملة، يضطر اللاجئون وطالبو اللجوء وغيرهم من الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية في كثير من الأحيان إلى استخدام المهربين كوسيلة وحيدة للفرار من الاضطهاد والصراع والعنف، وذلك نظراً للعقبات المتزايدة التي تحول دون الوصول إلى الأمان أو الحياة التي يرغبون فيها.

إن سياسات الهجرة تختلف بين الدول بشكل كبير، مما يخلق صعوبات أمام المهاجرين وطالبي اللجوء في الحصول على الحماية والدعم. ففي بعض الدول، يتم استقبال المهاجرين وطالبي اللجوء بترحيب ودعم، بينما يتم التعامل معهم في دول أخرى كتهديد للأمن القومي، فيجد بعض المهاجرين وطالبي اللجوء أنفسهم يواجهون التمييز والاستغلال في العديد من البلدان، مما يعرضهم لخطر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. فغالبًا ما يتم حرمان المهاجرين وطالبي اللجوء من حقوقهم الأساسية، مثل حق العمل والتعليم والرعاية الصحية. بالإضافة إلى هذه التحديات، قد يستغرق الأمر لطالبي اللجوء سنوات للحصول على قرار نهائي بشأن طلبات اللجوء التي فتحوها، وفي بعض الحالات قد يتم رفض الطلب، فيعيش طالبوا اللجوء في حالة عدم اليقين وعدم الاستقرار، حيث لا يعرفون ما إذا كانوا سيحصلون على اللجوء، أو ما إذا كان سيتم ترحيلهم إلى بلدهم الأصلي مما يعرضهم لخطر التعرض لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في بلدانهم التي فروا منها.

وترتبط بهذه القضية مواضيع ذات حساسية بالغة عند الكثير من الدول وهي الهجرة غير الشرعية، والهجرة الجماعية، والهجرة المختلطة، والأطفال المهاجرين، وطالبي اللجوء في ظل الأزمات الإنسانية والحروب، فأصدر مجلس حقوق الإنسان خلال العديد من جلساته مجموعة قرارات تتعلق بتعزيز حقوق المهاجرين وطالبي اللجوء، وحمايتهم من التمييز والانتهاكات وضمان حقوقهم المتعلقة بالوصول إلى الخدمات الأساسية، مثل الرعاية الصحية والتعليم، وتعزيز الحوار بين المهاجرين واللاجئين، والبلدان التي تستضيفهم.

وفي جلسة سابقة لمجلس حقوق الإنسان عام 2022 حول هذه القضية، ناقش المجلس أهمية حماية المهاجرين وطالبي اللجوء من العنف والاستغلال، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي، خلال الأزمات الإنسانية. كما ناقشت الجلسة أهمية ضمان حقوق المهاجرين وطالبي اللجوء الأساسية، مثل الحق في الحياة والحرية والأمن والكرامة الإنسانية، وأيضا أهمية ضمان حقوق المهاجرين وطالبي اللجوء في الوصول إلى المساعدات الإنسانية، بما في ذلك الغذاء والمأوى والمياه والرعاية الصحية. كما ناقشت الجلسة أهمية ضمان حصول المهاجرين وطالبي اللجوء على المعلومات والدعم اللازمين للوصول إلى المساعدات الإنسانية.

وخلص المجلس خلال نقاشه إلى اتخاذ الإجراءات نحو تعزيز حماية حقوق المهاجرين وطالبي اللجوء من العنف والاستغلال خلال الأزمات الإنسانية، وضمان حقوق المهاجرين وطالبي اللجوء في الوصول إلى المساعدات الإنسانية، وتعزيز التعاون الدولي لحماية المهاجرين وطالبي اللجوء في ظل الأزمات الإنسانية.

يعتبر اللجوء حقًا دوليًا يمنح للأفراد الذين يخشون من الاضطهاد أو الخطر في بلدهم الأصلي. يقدم طالبوا اللجوء طلبًا للحماية إلى الدول التي يتوجهون إليها، وتقوم هذه الدول بتقييم طلبات اللجوء وفقًا للقوانين والمعايير الدولية المعترف بها، لكن تواجه الدول تحديات عديدة في معالجة قضايا الهجرة وحقوق اللاجئين. يشمل ذلك توفير الحماية لهم، وضمان حقوقهم الأساسية، وتوفير الأمان لهم بألا يتعرضوا لأي انتهاكات لتلك الحقوق في أراضي الدول التي يلجؤون إليها. كما يجب على الدول التعاون في مجال الإغاثة والإعاشة والرعاية الصحية للمهاجرين وطالبي اللجوء الذين يعيشون في ظروف صعبة.

ولأن الهجرة واللجوء هي مشكلات دولية، لذلك فإنه يجب تطوير سياسات عالمية للهجرة واللجوء، هذه السياسات يجب أن تكون فعالة وشاملة، وآمنة، ومنظمة، وعادلة. بالإضافة إلى مشكلات الدول المستقبلة لموجات الهجرة واللجوء، فإنه يجب أيضًا على المجتمع الدولي تعزيز التنمية المستدامة في بلدان المنشأ للحد من أسباب الهجرة غير الطوعية وتحسين ظروف الحياة في تلك البلدان.

ويرتبط الحل الشامل لقضايا الهجرة وحقوق طالبي اللجوء بتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية في جميع أنحاء العالم. يتطلب ذلك تعزيز الفرص الاقتصادية والتعليمية والصحية للأفراد في بلدانهم الأصلية، بحيث يكون لديهم خيارات وفرص أفضل داخل بلدهم ولا يضطرون للجوء إلى الهجرة بشكل قسري.

في 25 سبتمبر 2015، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي تلتزم الدول الأعضاء بالقضاء على الفقر في جميع أشكاله وأبعاده. وتشمل الجهود المبذولة في الخطة تلبية احتياجات اللاجئين والنازحين داخليًا والمهاجرين. في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، تعترف الدول الأعضاء صراحة بأن "الهجرة الدولية [...] تتطلب استجابات منسقة وشاملة"، وتلتزم بـ "التعاون الدولي لضمان الهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة مع احترام كامل لحقوق الإنسان والمعاملة الإنسانية للمهاجرين بغض النظر عن طريقة هجرتهم، وكذلك للاجئين والنازحين" (الفقرة 29).

ويشكل النقاش حول إرجاع الأشخاص الذين ليسوا في حاجة إلى حماية دولية لبلدانهم قضية رئيسية في هذا الصدد. حيث توفر الأنظمة الفعالة لإدارة الهجرة نتائج لجميع الأشخاص الذين يسافرون ضمن حركات الهجرة واللجوء. يشمل هذه المجموعة الأشخاص الذين تبين أنهم ليسوا بحاجة للحماية الدولية ولا يوجد لديهم أسباب إنسانية مقنعة للبقاء في البلد المضيف ("طالبوا اللجوء الذين لم يتم الموافقة على طلباتهم")، بالإضافة إلى أولئك الذين لم يطلبوا اللجوء أبدًا منذ وصولهم. يندرج في هذه المجموعة أيضًا الأشخاص الذين سحبوا طلبات اللجوء الخاصة بهم ويرغبون في العودة إلى بلدانهم الأصلية.

على المستوى العالمي، تعمل المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي بشكل عام على تعزيز التعاون وتبادل المعرفة والموارد لمواجهة تحديات الهجرة وحماية حقوق طالبي اللجوء. يتم تنظيم العديد من الاجتماعات والمؤتمرات والجلسات في مجالات ذات صلة، مثل مجلس حقوق الإنسان والمنظمات الدولية الأخرى، بهدف التعاون والتنسيق للتصدي لهذه التحديات على الصعيد الدولي. فيجب أن يتم التعاطي مع قضايا الهجرة وحقوق طالبي اللجوء بروح التعاون والإنسانية، وضمان حماية حقوق الإنسان وكرامة الأفراد في جميع مراحل رحلتهم. تعزز الجهود المبذولة لمواجهة التحديات المتعلقة بالهجرة وحقوق طالبي اللجوء إمكانية بناء مجتمعات أكثر تسامحًا وشمولًا، حيث يتم قبول واحترام التنوع الثقافي والعرقي والديني واللغوي للجميع.

وفي هذا السياق، يجب أن يفكر المندوبون خلال هذه الجلسة في مجموعة من الأسئلة لكي يستطيعوا الوصول إلى توافقات، منها:

- ما هي التحديات الرئيسية التي تواجه المهاجرين وطالبي اللجوء؟
- ما هي حقوق المهاجرين وطالبي اللجوء التي يجب حمايتها؟
- ما هي التدابير التي يمكن اتخاذها لمكافحة العنصرية ضد المهاجرين؟
- كيف يمكن تقليل أعداد المهاجرين الذين يموتون في البحر، أو في طرق الهجرة الخطرة؟
- كيف يمكن حماية المهاجرين من انتهاكات حقوق الإنسان؟
- ماهي التدابير التي يمكن للدول اتخاذها لتقليل الهجرة غير الشرعية؟
- ما هي التدابير التي يمكن للدول اتخاذها لحماية حقوق طالبي اللجوء؟
- كيف يمكن تبسيط الإجراءات المتعلقة باللجوء، من أجل تسهيل عملية معالجة طلبات اللجوء؟
- كيف يمكن مكافحة التمييز ضد المهاجرين وطالبي اللجوء، على أساس العرق، أو الجنس، أو الدين، أو الجنسية؟
- كيف يمكن توفير الحماية لطالبي اللجوء، خلال فترة انتظارهم لاتخاذ قرار بشأن طلباتهم؟
- كيف يمكن تعزيز التعاون الدولي، من أجل حماية حقوق المهاجرين وطالبي اللجوء بشكل فعال؟
- كيف يمكن التعامل مع قضايا الهجرة غير النظامية والهجرة غير الطوعية؟
- كيف يمكن توفير فرص عمل وتكوين مهني للمهاجرين وطالبي اللجوء لتحسين دمجهم في المجتمعات المضيفة؟
- ما هي الآليات التي يجب أن تتبعها الدول لضمان حقوق الأطفال المهاجرين وحقوق الأسر المنفصلة في عملية الهجرة؟